

السلع الاسترالية في العلاقات المصرية الاسترالية

”النعمانوفجا“ (مايو- أغسطس ١٩٧٠م)

إعداد

أ.د/أشرف محمد عبد الرحمن

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية التربية جامعة عين شمس

أ.م.د/عزّة محمود مصطفى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد كلية الآداب جامعة أسوان

علاء محمود طه عثمان

الملخص

يتناول البحث السلع الإستراتيجية في العلاقات المصرية الأسترالية "القمح أنموذجاً" خلال الفترة من: (مايو حتى أغسطس ١٩٧٠)، حيث إن القمح من السلع الإستراتيجية لجميع دول العالم؛ ويؤدي نقص المخزون الإستراتيجي من القمح إلى تهديد الأمن الغذائي للدولة. والهدف من البحث دراسة السلع الإستراتيجية، والتعرف على أهمية القمح بوصفه محصولاً إستراتيجياً في العلاقات الدولية " العلاقات المصرية الأسترالية نموذجاً".

امتد الإطار الزمني للبحث خلال الفترة من: (مايو حتى أغسطس ١٩٧٠)؛ ويرجع ذلك إلى دور شركة النصر للتصدير والاستيراد المتميز في التبادل التجاري، واستيراد السلع الإستراتيجية مثل القمح. واتبع البحث المنهج: التاريخي، والتحليلي؛ بهدف توضيح أهمية السلع الغذائية الإستراتيجية مثل القمح في العلاقات المصرية الأسترالية. ومن نتائج البحث زيادة المخزون الإستراتيجي من السلع الإستراتيجية مثل: القمح الذي يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، وتقليل الفجوة الغذائية، ومن نتائج البحث أيضاً أن: العلاقات التجارية بين مصر وأستراليا لم تقتصر على توريد القمح فقط؛ بل امتدت لتشمل التعاون في بناء مشروع صوامع القمح التي بدأت في عقد الثمانينيات، ويعد القمح من السلع الإستراتيجية للدول؛ ويؤدي انخفاض المخزون الإستراتيجي منه إلى مشكلة الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: السلع، الإستراتيجية، القمح، مصر، أستراليا.

Abstract

This research examines strategic commodities in Egyptian – Australian relations, using wheat as a model, during the period from May to August 1970. Wheat is a strategic commodity for all countries of the world; thus, a shortage in strategic wheat reserves threatens national food security. The aim of the research is to study strategic commodities and highlight the significance of wheat as a strategic crop in international relations, using Egyptian–Australian relations as a case study.

The time frame of the research spans from May to August 1970, due to the significant role played by the Nasr Company for Import and Export in trade exchange and the importation of strategic commodities, especially wheat.

The study adopts both historical and analytical approaches to explore the importance of strategic food commodities, such as wheat, in Egyptian – Australian relations.

Among the findings of the research is that increasing the strategic stock of strategic commodities such as wheat contributes to achieving self- sufficiency, ensuring food security and reducing the food gap. The research results also show that trade relations between Egypt and Australia were not limited to wheat imports, but extended to include cooperation in the construction of wheat silo project, which began in the 1980s. Wheat remains a vital strategic commodity for many countries, and any decline in its strategic reserves poses a threat to food security.

Keywords: Commodities, Strategic, Wheat, Egypt, Australia.

المقدمة:

حرصت مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ على وضع محددات راسخة لسياستها الخارجية، تقوم على إقامة علاقات خارجية متنوعة، كما اهتمت السياسة المصرية اهتماماً ملحوظاً بالبعد الاقتصادي في علاقاتها الخارجية، من خلال العلاقات الاقتصادية، والتبادل التجاري، وكذلك الترويج للصادرات المصرية، فضلاً عن إزالة كافة المعوقات لولوج الصادرات المصرية للأسواق العالمية؛ فعملت مصر على تعميق علاقاتها الاقتصادية مع أستراليا من خلال إرسال البعثات المصرية؛ بهدف الترويج للاقتصاد المصري، والتعرف على السلع الأسترالية؛ وذلك لأن هذه البعثات كانت المحرك الأساسي في التبادل التجاري بين البلدين، خاصة السلع الإستراتيجية مثل القمح.

من هنا جاءت فكرة البحث وهي السلع الإستراتيجية في العلاقات المصرية الأسترالية "القمح أنموذجاً" (مايو- أغسطس ١٩٧٠م)؛ حيث تعد مصر من أكبر الدول المستهلكة للقمح، والمستوردة له، إذ يعتمد عليه معظم السكان بوصفه مصدراً رئيساً للخبز؛ لذا ترتبط مشكلة واردات مصر من القمح بشكل أساسي باعتمادها على المصادر الأجنبية؛ لسد الفجوة في سلعة القمح التي تشكل تحدياً مستمراً للدولة، نتيجة الاضطرابات التي قد تحدث عالمياً مثل: تقلب الأسعار، ونقص الإمدادات، وعدم الاستقرار السياسي^(١)، ويؤثر ذلك بالسلب في معدلات التنمية في مصر، ومن ثم عبئاً على الميزان التجاري المصري^(٢).

(١) رحاب عطية هاشم عوض وآخرون: دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على محصول القمح في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، ٢٠٢٣، ص ٦٣٩.

(٢) الشيماء محمد فنجري: دراسة اقتصادية لمحصول القمح في مصر في ضوء الأوضاع والمستجدات العالمية والمحلية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، ٢٠٢٣، ص ٢١١.

إن قضية الغذاء تُعد من أهم القضايا التي تهتم بها جمهورية مصر العربية؛ حيث تؤثر الفجوة الغذائية للمحاصيل الإستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي التي من أهمها محصول القمح، وتزداد هذه الفجوة بالزيادة السكانية^(١)، حيث يعد الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسة للأمن الإستراتيجي القومي، كما يُعد المحور الرئيس للإنتاج المحلي الذي يوفر الغذاء، والكساء، وفرص العمل المنتجة لغالبية أفراد المجتمع^(٢)، يعد القمح من المحاصيل الإستراتيجية المهمة للدولة التي يجب توفيرها بالكميات المطلوبة حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي للدولة، كما يعد توفير الغذاء، وتحقيق الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تحتل مكان الصدارة من بين كافة القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمحلية^(٣).

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة السلع الإستراتيجية وفي مقدمتها: القمح، والتعرف على أهمية القمح بوصفه محصولاً إستراتيجياً في العلاقات الدولية (العلاقات المصرية الأسترالية أنموذجاً). تبرز أهمية البحث أن القمح من المحاصيل الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وأن قضية الأمن الغذائي من القمح من القضايا الإستراتيجية، وهو على رأس الأولويات التي يجب على الدول مراعاتها من أجل تقليل الفجوة الغذائية، وزيادة المخزون الإستراتيجي من القمح.

تأتى مشكلة البحث من عدة اعتبارات، أولها: أن قضية الأمن الغذائي (Food security) تعد من أهم القضايا الإستراتيجية في مصر، لما لها من أهمية اقتصادية، وأبعاد اجتماعية، وسياسية، وتكمن مشكلة البحث في تزايد معدلات حجم الفجوة القمحية في مصر، وضرورة زيادة المخزون الإستراتيجي من القمح.

(١) شيماء مصطفى أبو سنة وآخرون: تحليل السياسات السعريّة لاستيراد القمح في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي، ٢٠٢١، ص ٢٠٢.

(٢) خالد أبو هنطش وآخرون: الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحصول القمح في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، العدد السادس، ٢٠٢٠، ص ١٥٣٥.

(٣) شيماء مصطفى أبو سنة وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٠١.

أما عن الفترة الزمنية للبحث تبدأ في (مايو ١٩٧٠م)، وفيه تمت زيارة البعثة التجارية المصرية من قبل شركة النصر للتصدير والاستيراد للاتفاق مع مجلس القمح الأسترالي على كمية القمح الموردة إلى مصر، في عام (١٩٧٠) بدأت العلاقات التجارية بين مصر وأستراليا تأخذ منعطفاً مهماً في مجال توريدات القمح، وأصبحت أستراليا أحد أبرز موردي القمح لمصر خلال عقد السبعينيات. أما انتهاء البحث في أغسطس من العام نفسه (١٩٧٠م) وفيه وقعت الشركة عن طريق ممثليها: السيد عبدالعظيم حسني مع مجلس القمح الأسترالي على كمية القمح الموردة إلى مصر في ذلك الوقت، ويأتي دور الشركة عام (١٩٧٠م) الذي ظهرت فيه أزمة القمح في مصر من خلال الاتفاق مع مجلس القمح الأسترالي خلال الفترة: (مايو – أغسطس ١٩٧٠) على الكمية الموردة من القمح إلى مصر.

• تساؤلات البحث:

يحاول البحث الإجابة عن عدد من الأسئلة المهمة مثل؛ ما أهمية القمح الإستراتيجية؟ وما دور شركة النصر للتصدير والاستيراد في استيراد السلع الإستراتيجية مثل القمح من أستراليا؟ وما أبعاد الاهتمام المصري بالقمح الأسترالي؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، والتعرف على السلع المهمة مثل: السلع الإستراتيجية "القمح أنموذجاً" في العلاقات المصرية الأسترالية في الفترة: (مايو- أغسطس ١٩٧٠م)؛ فقد تم تقسيم البحث إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً- التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأسترالية.

ثانياً- أهمية القمح الإستراتيجية، والأمن الغذائي.

ثالثاً- دور شركة النصر للتصدير والاستيراد في خدمة الاقتصاد القومي المصري "القمح في العلاقات المصرية الأسترالية أنموذجاً".

رابعاً- أبعاد الاهتمام المصري بالقمح الأسترالي.

وقد اعتمد البحث الذي نحن بصددده على المادة الوثائقية؛ وذلك من خلال مجموعات وثائقية مختلفة، كان من أبرزها الوثائق غير المنشورة: وثائق وزارة الاقتصاد، والتجارة الخارجية، ووثائق مجلس الوزراء المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة التي اشتملت على الوثائق الخاصة بالبعثة الاقتصادية المصرية إلى أستراليا عام (١٩٧٠)، ودور شركة النصر للتصدير والاستيراد في التبادل التجاري مع أستراليا خاصة استيراد القمح الأسترالي. أيضاً الوثائق المنشورة التي كانت أبرزها: وثائق وزارة الخارجية المصرية.

* الخاتمة: أظهرت بعض النتائج المستخلصة من هذا البحث، وتضمن البحث بعض الملاحق، بالإضافة إلى قائمة للمصادر والمراجع.

أولاً- التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأسترالية:

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في أغسطس (١٩١٤م)، سارعت أستراليا (١) إلى تقديم جنود للخدمة تحت إمرة القيادة البريطانية في الحملات على ألمانيا وأوروبا، وقد شكلت أستراليا فرقة مشاة، وفيلق خيالة خفيفة، وجميعهم من المتطوعين، وأبحر هؤلاء نحو بريطانيا، وعبروا قناة السويس في نوفمبر (١٩١٤م) (٢).

وقد نزلت القوات الأسترالية على الشواطئ، وبدؤوا تدريبهم في مصر التي كانت في ذلك الوقت تحت الحماية البريطانية منذ (١٨ ديسمبر ١٩١٤م)، وكانت مصر أول أرض أجنبية، ولديها ثقافة شهدا آلاف الشباب الأستراليين في منطقة الشرق الأوسط. وفي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) عادت أستراليا من جديد للمشاركة الفاعلة في العمليات بمنطقة الشرق الأوسط؛ وذلك لأسباب تشبه تلك التي كانت سائدة في الحرب العالمية الأولى، وقد وفرت قناة السويس حلقة وصل بين بريطانيا، والهند، وأستراليا، وأرسلت أستراليا قوة مؤلفة من ثلاث فرق مشاة إلى مصر وفلسطين، وقد بقيت القوات الأسترالية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام (١٩٤٢م)، وشاركت هذه القوات في معارك العلمين الواسعة النطاق، والمهمة على الطرق الموصلة إلى القاهرة والإسكندرية من جهة الغرب في النصف الثاني من عام (١٩٤٢م) (٣).

(١) يؤخذ اسم أستراليا من الكلمة اللاتينية australis وتعني الجنوبية، وهي مأخوذة من الاسم اللاتيني Australis Incognite Legends of Terra أي: أساطير عن أرض الجنوب المجهولة، حيث يعود تاريخها إلى العصر الروماني حتى اكتشفت في العصور الوسطى، وعندها جاء الاسم لكلمة أستراليا. انظر: عبدالغني عبدالعزيز زيادة: الشرق الأقصى وأستراليا دراسة جغرافية، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٦٢.

(٢) نبيه الأصفهاني: السياسة الخارجية الأسترالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩)، يناير ١٩٧٠، ص ٩٥. وانظر أيضاً: عرفة محمود مصطفى: التبادل التجاري بين مصر وأستراليا (١٩٥٢-١٩٨٨م) وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد الثامن والسبعون، أغسطس ٢٠٢٢، ص ٥٠.

(٣) ديفيد هورنر: المشاركة الإستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ص ٧-١٥. وانظر أيضاً: عرفة محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ٥٠.

وفي مارس (١٩٥٠م) قامت أستراليا بافتتاح سفارة لها في القاهرة، باعتبارها أول سفارة أسترالية في الشرق الأوسط، ومنذ ذلك العام بدأت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين مصر وأستراليا. إن مصر بالنسبة لأستراليا من وجهة نظر تجارتها الخارجية هي قناة السويس، لكونها الشريان الحيوي الذي يصل أستراليا بالحضارة الأم في غرب أوروبا؛ حيث تركزت أسباب النهضة الصناعية التي اعتمدت عليها أستراليا في تنمية اقتصادها(١).

عندما بدأت الحكومة المصرية عام(١٩٥٦م) بوضع خطة لتأمين قناة السويس دعمت الحكومة الأسترالية بقوة البريطانيين في محاولاتهم منع التأمين، لكن الدعم كان دبلوماسياً في المقام الأول، وقد بلغ اهتمام الحكومة الأسترالية بأزمة تأمين قناة السويس حد الوساطة السياسية المتحيزة خلال الاتصالات الدولية التي سبقت الاعتداء المسلح، تأميناً للطريق الاقتصادي لتجارتها الواسعة مع العالم الغربي(٢).

وفي ١٦ أغسطس (١٩٥٦م) دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر لندن الأول تحضره الدول المنتفعة بالملاحه في قناة السويس، واستقر رأي المؤتمر على إدارة قناة السويس بواسطة "هيئة دولية"، وفي ٢ سبتمبر من العام نفسه حضرت إلى القاهرة لجنة برئاسة (روبرت منزيس R.Menzies) (١٩٤٩ - ١٩٧٢م) رئيس وزراء أستراليا لعرض قرارات مؤتمر لندن الأول على الرئيس جمال عبدالناصر، وبعد أن تمت هذه المقابلة اعترف منزيس يقينا بأن عبدالناصر يتمتع "بكاريزما" مؤثرة(٣).

(١) دار الكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣ / ١٨ / ج—١، بتاريخ (٩ / ١٠ / ١٩٦٥ - ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، تقرير عن زيارة البعثة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة إلى أستراليا خلال الفترة من ٦ يوليو إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨م، الكود الأرشيفي: ٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩.

(٢) عرفة محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ص ٥٠ - ٥١.

(٣) لطيفة محمد سالم: موقف الغرب من تأمين قناة السويس، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٢٦. وانظر أيضاً: عبدالمنعم إبراهيم الجميحي: علاقة تأمين قناة السويس بحرب ١٩٥٦م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٨٢. عرفة محمود مصطفى: مرجع سابق، هامش ص ٨٩.

ومن الجدير بالملاحظة، أن (منزيس) رئيس وزراء أستراليا أثناء مقابلته للرئيس المصري جمال عبدالناصر دافع عن الحجج التي تطالب بإدارة دولية لتصريف أعمال القناة، لكن عبدالناصر رفض القبول بها على أساس أن ذلك سيكون شكلاً جديداً من الإمبريالية، وأنه إذا أقدم بعد تأميم القناة على إدخال إدارة دولية إليها فإن من شأن تلك الإدارة أن تكون في حاجة إلى حماية، كما أن من شأن تلك الحماية أن تأتي من الخارج، وبالتالي ستعرض مصر من جديد للاحتلال من قبل قوات أجنبية(١).

أما عن العلاقات الاقتصادية والتجارية، كان للبعثات التجارية المصرية دوراً مهماً في العلاقات التجارية بين مصر وأستراليا؛ لاستطلاع السوق الأسترالي، ودراسة إمكانية التبادل التجاري(٢)، ومن الجدير بالملاحظة، أن البعثة التجارية المصرية التي سافرت إلى أستراليا في الستينيات (١٩٦٢م) تكونت من ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتجارة المصرية، وأيضاً تكونت من المندوبين عن شركات الغزل والنسيج المصرية، ومن هنا ضمت البعثة أعضاء حكوميين يمثلون الحكومة المصرية، وآخرين يمثلون الشركات المصرية(٣)، والهدف من ذلك تصدير السلع والمنتجات المصرية التي يحتاجها السوق الأسترالي خاصة الغزل والمنسوجات القطنية، واستيراد القمح الأسترالي(٤).

-
- (١) محمد حسنين هيكل: عبدالناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص ١٥٢.
- (٢) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، قرارات وبعثات ووفود تجارية واقتصادية إلى أستراليا، ملف رقم ٢٤ - ٥ / ٧، الكود الأرشيفي: ٠٢٢١٢٦ - ٠٠٨١.
- (٣) نفسه، وانظر أيضاً: عرفة محمود مصطفى: مرجع سابق، هامش ص ٩٠.
- (٤) دار الكتب والوثائق القومية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، محفظة رقم ٧٣، ملف رقم ١ / ١٣ / ١٨ / ج — ١، مذكرة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٦٨ إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن دعوة الحكومة الأسترالية لوفد من الجمهورية العربية المتحدة لزيارة أستراليا، الكود الأرشيفي: ٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩ وانظر أيضاً: عرفة محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ٥٣ وأيضاً هامش ص ٩١.

ثانياً- أهمية القمح الإستراتيجية والأمن الغذائي:

يُعد القمح من أقدم محاصيل الحبوب الغذائية وأهمها؛ فهو نباتات زراعية عشبية حولية من محاصيل الحبوب من فصيلة النجيليات، وهو من المحاصيل الشتوية التي تبدأ زراعتها بعد انحسار ماء الفيضان عن الأرض الزراعية في نهاية شهر أكتوبر، وأصلح تربة لزراعة القمح هي تربة الباق وتربة الشراقي(*)، ويُعرف القمح بأسماء أخرى وهي: الحنطة، البر، الطعام، فهو من أقدم الأغذية التي عرفها الإنسان(١). يُعد القمح من المحاصيل الزراعية المهمة باعتبارها الغذاء الأساسي للشعوب، وتتوزع زراعة القمح في أغلب دول العالم؛ فهو من المحاصيل الوفيرة، وحبوبه الناضجة تمثل مخزوناً ذا قيمة غذائية عالية، ويعد القمح الغذاء اليومي للمجتمعات، ومصدراً للدقيق المستخدم في صناعة الخبز(٢). تعد حبوب القمح من الأغذية الكاملة؛ نظراً لاحتوائها على البروتينات، والكربوهيدرات، والدهون، والمعادن والفيتامينات(٣)، ويمد القمح الفرد في المتوسط بنحو ٣٤ %، ٤٤ %، ٨,٩ % من جملة ما يحصل عليه الفرد في غذائه اليومي من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون على الترتيب(٤).

(*) تربة الباق وتربة الشراقي: تربة الباق هي أجود أنواع الأراضي، وهي الأرض التي زرعت برسيماً، وحبوباً في العام الماضي، أما تربة الشراقي فهي: الأرض التي شرقت في العام الماضي، فلما رويت بعد أن أريحت عاملاً كاملاً حصل لها من الري قدر ما حصل لها من الظمأ، فأنجب زرعها، وهي تلحق الباق في الجودة. انظر: أية ولاء طاهر محمود عبدالصمد: القمح في مصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م، ص ١٥. (١) نفسه، ص ١٦.

(٢) جلال أحمد العسكري وآخرون: دراسة مقارنة لبعض خصائص الجودة لخمس أنواع من القمح المستورد إلى اليمن، المجلة اليمنية للعلوم الزراعية والبيطرية، كلية الزراعة والطب البيطري، جامعة دمار، ٢٠١٣، ص ٤٩.

(٣) نفسه، ص ٤٩.

(٤) الشيماء محمد فنجري: مرجع سابق، ص ٢١١.

ويُعد القمح من أقدم الأغذية التي عرفها الإنسان، وفي العصر الحجري كان ينظر إليه بالاحترام والتقدير، وكان القمح في العصر الفرعوني يعادل الذهب الأصفر، وكان يقدم ضمن القرابين للآلهة في أعيادها، وفي العصر الروماني اعتبر القمح محصولاً رئيساً يتم تصديره إلى روما، لذا قاموا بزراعة أصناف جديدة لم تكن موجودة في مصر، مثل: القمح السوري، والقمح الفارسي، حتى ازدهرت زراعته في هذا العصر؛ إذ أنه كان يُزرع مرتين في السنة، حتى عرفت مصر في العصر الروماني بأنها مخزن الغلال لروما(١).

على الرغم من أن مصر قديماً، خاصة في عهد الإمبراطورية الرومانية كانت تعد سلة مخازن الحبوب في العالم؛ إلا أنها منذ عقود كانت تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج، حتى أصبحت المستورد الأول للقمح على مستوى العالم(٢). وفي الستينيات من القرن العشرين كانت مصر تنتج معظم احتياجاتها الغذائية الأساسية، باستثناء القمح الذي كانت تستورد منه حوالي: ٣٠ % من استهلاكها، ومنذ ذلك الوقت عانت البلاد فجوة غذائية متزايدة بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني الكبير والسريع(٣). أيضاً، توفير احتياجات الشعب المصري من السلع الغذائية الإستراتيجية خاصة القمح من التحديات التي تواجه الدولة، حيث إن القمح له مكانة خاصة في النمط الغذائي المصري؛ نظراً لاعتماد غالبية السكان عليه بوصفه مصدراً رئيساً للغذاء، حيث يزداد الطلب عليه سنوياً؛ نظراً للزيادة السكانية من ناحية، وارتفاع أسعار الغذاء من ناحية أخرى(٤).

(١) فاطمة محمد على إبراهيم: القمح في مصر (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، رسالة دكتوراه، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٣٥.

(٢) حمدي سيد عبده عبدالعال، أحمد محمد عبدالعزيز الشافعي: دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة في واردات مصر من القمح، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، الجزء السادس، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٢٧١.

(٣) نفسه، ص ٢٧١.

(٤) منى حسني جاد علي: التحليل القياسي للفجوة الغذائية لمحصول القمح في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، ٢٠١٧، ص ٦٩٣.

في سياق آخر، يعد محصول القمح من أهم المحاصيل الإستراتيجية في مصر التي ترتبط بتحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم ترتبط بالأمن القومي للبلاد، حيث إنها ضرورية في غذاء الإنسان والحيوان؛ حيث يُمثل الخبز المُصنَّع من دقيق القمح الغذاء الرئيسي للسكان في كل من الريف والحضر على السواء، كما يستخدم تبين القمح علفاً للحيوان، كما تعتمد صناعات غذائية عديدة على القمح ودقيقه(١).

ومع ذلك، يعد محصول القمح من أهم المحاصيل الغذائية في العالم الذي تشكل تجارته الخارجية ما يشبه الاحتكار فيما يخص الصادرات بصفة خاصة؛ حيث تشكل صادرات بعض الدول نسبة كبيرة من إجمالي صادرات العالم، كما أن هذه التجارة تستغل استغلالاً كبيراً في المجالات السياسية، وتستخدمها الدول المصدرة أداة ضغط على البلدان الفقيرة التي تحتاج للقمح لسد احتياجات السكان(٢).

يُعرف الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية الدولية (الفاو F.A.O) بتوفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية اللازمة، والنوعية المطلوبة؛ بما يلبي احتياجاتهم بصورة مستقرة من أجل حياة صحية ونشطة. كما يُعرف أيضاً بأنه: الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي، والأمن، والمغذي لكل أفراد المجتمع، وفي الوقت المناسب لهم، وبما يتناسب مع احتياجاتهم الغذائية وتلبيتها، ويناسب أذواقهم المختلفة، ويوفر لهم حياة صحية وآمنة، ويعتمد الأمن الغذائي على أربعة عناصر رئيسة تتمثل في:

(١) أحمد محمد عواض وآخرون: الفجوة الغذائية من القمح في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، العدد الثاني، الجزء ٥٠، (د.ت)، ص ٢٢٣.

(٢) بركات أحمد الفراء: اتجاهات تجارة القمح الدولية (١٩٧٠-١٩٨٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (د.ن)، يونيو ١٩٨٤، ص ١٥.

١- الإتاحة Food availability:

وهي مدى إتاحة السلع الغذائية في الأسواق المحلية، أو الخارجية (التي تعتمد على مدى توافر النقد الأجنبي لسد قيمة الواردات)، كما تشتمل أيضاً على المساعدات الغذائية.

٢- الاستقرار Food stability :

وهو يعني وجود مخزون غذائي كافٍ لتوفير الغذاء، وعلى وجه الخصوص السلع الإستراتيجية، وفي مقدمتها الحبوب الغذائية في جميع الأوقات؛ وذلك لتجنب الأزمات المفاجئة (الأزمات الاقتصادية والمناخية وغيرها....)، كما يتضمن استقرار أسعار السلع في السوق، وعدم تعرض السوق المحلي لتقلب الأسعار.

٣- الحصول على الغذاء Food accessibility :

يرتبط بحصول الفرد على غذاء صحي ملائم ومتكامل، ويتضمن هذا العنصر القدرة الشرائية للفرد في ضوء الدخل الحقيقي المتاح بالنسبة للقادرين على الكسب، كما يتضمن المساعدات الغذائية بالنسبة لغير القادرين على الكسب.

٤- الغذاء الآمن Food safety :

وهو يشير إلى نوعية الغذاء وسلامته، بالإضافة إلى أمان الغذاء الذي عرّفته منظمة الصحة العالمية على أنه: " الظروف الضرورية، والمعايير اللازمة خلال عمليات إنتاج الغذاء، وتصنيعه، وتخزينه، وتوزيعه، وإعداده؛ لضمان أن يكون الغذاء صحياً وآمناً وملائماً للاستهلاك الآدمي(١).

ثالثاً- دور شركة النصر للتصدير والاستيراد في خدمة الاقتصاد القومي المصري " القمح في العلاقات المصرية الأسترالية نموذجاً".

تأسست الشركة عام (١٩٥٨م)، وبعد ست سنوات فقط من تأسيسها، انتشر نشاطها فيما يقرب من ٢٥ دولة، معظمها إفريقية في الأساس، وأصبحت تمتلك أسطولاً بحرياً بحمولة ٢١٥ ألف طن، وفي أواخر الستينيات أصبحت الشركة، حسب تقديرات غربية واحدة من أهم ٦٠٠ شركة على مستوى العالم(٢).

(١) ولاء محمود محمد الصريف: دراسة اقتصادية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، ٢٠٢٢، ص ص ٢٥ - ٢٦.

(٢) السيد علي أبوفرحة: العلاقات الاقتصادية بين مصر وإفريقيا التحدي والاستجابة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٥، يوليو ٢٠٢١، ص ١٤١.

لعبت الشركات الكبرى دوراً مهماً في التبادل التجاري، والاطلاع على الأسواق، ولها دور في التجارة بين الدول وبعضها، وتعزيز العلاقات التجارية وتمييزها، كذلك استطلاع الأسواق التجارية، ومعرفة مدى إمكانية استيعابها للمنتجات الزراعية والصناعية، وتعزيز التعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري^(١)، وهذا ما ظهر في دور الشركات في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول مثل شركة النصر للتصدير والاستيراد في العلاقات المصرية الأسترالية.

ومن الملاحظ أن شركة النصر للتصدير والاستيراد قامت بدور مهم في التبادل التجاري بين مصر وأستراليا؛ فهي منذ نشأتها عام (١٩٥٨م)، كان التصدير أهم أهدافها الرئيسية، وكان من بين أهدافها: تغطية احتياجات القطاعات من السلع المختلفة بأقل الأسعار، وتنشيط التصدير للأسواق الخارجية، وفتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات المصرية^(٢)، والمساهمة في تنفيذ الاتفاقيات التجارية مع الدول، والعمل على موازنة حساب المدفوعات، وسعت من ناحية الجانب الأسترالي بإقناعه على إقامة مخزن للجلال^(*)، وآلات التفريغ، وتعبئة القمح، والتمويل بتسهيلات ائتمانية^(٣).

(١) عبدالناصر عارف: الجنزوري يبحث مع نائب رئيس وزراء أستراليا تدعيم التعاون التجاري وفرص الاستثمار المتاحة بمصر، جريدة الأهرام، العدد (٤٠٢٧٢)، الطبعة الثانية، ١١ مارس ١٩٩٧، ص ١٥.

(٢) عبداللطيف المناوي: من ذاكرة الاقتصاد والاستخبارات "النصر للتصدير والاستيراد"، جريدة المصري اليوم، ١٤ ديسمبر ٢٠١٤، ص ٣٧٧.

(*) تم توقيع مذكرات التفاهم بين مصر وأستراليا من أجل تخزين القمح مثل: مذكرة التفاهم في ٢٦ نوفمبر ١٩٨٥ لإنشاء صومعة القمح بسوهاج، ومذكرة التفاهم في ١١ ديسمبر ١٩٨٦ لإنشاء صوامع القمح في كل من إدفو وقوص والبلينا. انظر: وزارة الخارجية المصرية: إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثالثة والثلاثون لعام ١٩٨٩، ص ص ٣١-٥١.

(٣) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا الفترة من ١٩٦٥/١٠/٩ إلى ١٩٧٠/٩/٨، الكود الأرشيفي (٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩).

ولما كان القمح المصدر الرئيس لرغيف الخبز في مصر، إذ تزداد أهميته عندما يكون الإنتاج المحلي منه لا يغطي احتياجات السكان، الأمر الذي يجعل الدولة تعتمد بدرجة كبيرة على القمح المستورد، وهناك من الأسباب الرئيسة، والدوافع الخاصة بتوجه مصر نحو استيراد القمح من أستراليا؛ حيث إنتاج مصر للقمح أواخر فترة الستينيات من القرن العشرين لا يتجاوز ٥,٠ % من الإنتاج العالمي للقمح، الأمر الذي نتج عنه زيادة في الواردات المصرية من القمح ودقيقه من الدول الرئيسة المنتجة للقمح ومنها أستراليا^(١). ومصر كانت تخضع لضغوط داخلية وخارجية في أواخر الستينيات، وبداية السبعينيات خاصة بعد الفشل في تحقيق اكتفاء ذاتي؛ بسبب الظروف الزراعية والعمرانية.

وفي هذا السياق، كان من ضمن الحلول التي وضعتها الحكومة المصرية لمواجهة أزمة القمح عام (١٩٧٠م) في تلك الفترة، استيراد القمح من الدول الرئيسة المنتجة للقمح، حيث قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية باستيراد القمح الأسترالي؛ لإمداد مصر بالقمح لمواجهة الاستهلاك المحلي^(٢).

في هذه النقطة تحديداً، تم تشكيل البعثة التجارية المصرية للسفر إلى أستراليا في مايو (١٩٧٠) برئاسة السيد محمد غانم رئيس مجلس إدارة شركة النصر للتصدير والاستيراد، وكل من السيد مصطفى رشدي مدير إدارة السلع الغذائية بالمؤسسة المصرية العامة للتجارة، والسيد محمد نبيل إبراهيم عضو عن بنك مصر^(٣)؛ وذلك لأن هذه البعثات كانت المحرك الأساسي في التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

(١) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، استيراد القمح والدقيق، مكاتبات لفتح اعتمادات لاستيراد القمح والدقيق ١٩٦٩، وتدابير احتياجات البلاد منها، مكتب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، الكود الأرشيبي (٠٠١٥٠٨ - ٠٠٧٩).

(٢) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا الفترة (١٩٦٥/١٠/٩ - ١٩٧٠/٩/٨)، الكود الأرشيبي (٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩).

(٣) نفسه. وانظر أيضاً: عرفة محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ٥٥ - ٥٦.

وفي الفترة من ٢-١٠ مايو (١٩٧٠م)، تم الاجتماع مع السيد ماكوين Mr.Mcqueen نائب رئيس الوزراء، ووزير التجارة الخارجية الأسترالية في مجلس القمح الأسترالي (A.W.B)؛ ونتج عن ذلك استيراد كمية من القمح تقدر بـ ٥٠٠ ألف طن قمح رتبة Fair Average Quality (FAQ) (جودة متوسطة عادلة)، وبسعر فوب FOB (سعر السلعة عند ميناء التصدير حتى شحنها على ظهر السفينة)، لكن الجانب المصري طالب أن يكون العرض سيف CIF(*) للكمية المتفق عليها، والمقدرة بحوالي نصف مليون طن من القمح، وأن تكون التسهيلات على ثلاث سنوات^(١)، بسعر ٤٩ دولار أمريكي للطن فوب، وبسعر ٧٠ دولار أمريكي للطن سيف^(٢).

وجملة القول أسفرت زيارة البعثة التجارية المصرية إلى أستراليا من خلال دور شركة النصر للتصدير والاستيراد منذ مايو (١٩٧٠م) عن نتائج مهمة خاصة باستيراد السلع الإستراتيجية في العلاقات المصرية الأسترالية (القمح أنموذجاً) يتمثل أبرزها في:

أولاً- زارت البعثة التجارية أستراليا في السبعينيات (٢-١٠ مايو ١٩٧٠م)، بهدف الحصول على كمية في حدود نصف مليون طن من القمح الأسترالي بتسهيلات على ثلاث سنوات، ويكون الدفع تبعاً لما يطلق عليه (CHINA CONTRACT) الذي يتلخص في (١٠% مقدماً، ٢٠% بعد ٦ شهور، ٢٠% بعد ٩ شهور، ٥٠% بعد سنة)، وأن يحدد سعر ثابت للبيع يكون على أساس (فوب)، أو يكون بسعر (سيف).

(*) **سعر التصدير والاستيراد EXPORT,IMPORT PRICE** : السعر فوب (FOB) (Free on Board) وهو سعر السلعة عند ميناء التصدير حتى شحنها على ظهر السفينة، أما السعر سيف (CIF) (Cost , Insurance, Freight)، وهو سعر السلعة عند ميناء الوصول مضاف إليها تكاليف النقل، والتأمين، والرسوم الجمركية. انظر : منى كمال رياض عبدالكريم : تأثير بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع القمح في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص ٣٩.

(١) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية: استيراد القمح والدقيق، مكاتبات لفتح اعتمادات لاستيراد القمح والدقيق ١٩٦٩، وتدابير احتياجات البلاد منها، مصدر سابق.
(٢) نفسه.

ثانيًا- إن مجلس القمح الأسترالي يتبع في تعاقداته الخارجية في توريد القمح التعاقد المباشر مع المشتريين في الخارج، أو التعاقد مع أحد البيوت الدولية لتصدير كمية معينة من القمح إلى سوق معين دون السماح لهذه البيوت بالمضاربة على القمح الأسترالي في الأسواق الخارجية.

ثالثًا- أصدر مجلس القمح الأسترالي قراره بالموافقة على منح تسهيلات لمدة ثلاث سنوات لتمويل مشتري الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) لكمية نصف مليون طن من القمح ويتم السداد كالاتي:

١- بالنسبة للسعر فوب (٤٩ دولار أمريكي للطن)، والسعر سيف (٧٠ دولار أمريكي للطن) يتم السداد بنسبة (١٠ - ٣٠ %) في نهاية كل سنة لمدة ٣ سنوات.

٢- إن نسبة الفائدة السنوية للقمح الأسترالي ٧% تقل عن نسبة الفائدة السنوية للقمح الكندي التي تقدر بحوالي ٩% سنويًا.

٣- إن كل زيادة، أو نقص في سعر النولون (مصاريف الشحن ورسومه ونقله) عن ٧٠ دولار للطن يكون لحساب مجلس القمح الأسترالي، وإذا تجاوزت عن هذا الحد تتحمل أستراليا فروق سعر النولون ١٠ شلن زائدًا أو ناقصًا^(١).

على الجانب الآخر، أرسلت السلطات الأسترالية في يونيو (١٩٧٠م)، الوفد التجاري من أعضاء مجلس القمح الأسترالي إلى القاهرة الذي يمثلته كل من السيد (إي سي إيفريت A.C. Everett) عضو مجلس القمح الأسترالي، والسيد ج.ج. تود J.G. Tod عضو اتحاد أستراليا بمجلس القمح، والسيد (ج.ل. تشابمان J.L. Chapman) مساعد المدير العام لمجلس القمح الأسترالي الذي أكد على موافقة هيئة تأمين الصادرات، والسلطات الأسترالية على تقديم جميع التسهيلات الائتمانية الخاصة بتصدير القمح الأسترالي إلى مصر، على أن يتم دفع ٣٠% مقدمًا، والباقي على أقساط سنوية لمدة ٣ سنوات؛ ونتج عن زيارة الوفد الأسترالي إلى مصر حصول مصر على كمية من القمح تقدر بـ ٥٠٠ ألف طن قمح رتبة FAQ (جودة متوسطة عادلة) بسعر ٤٩ دولار أمريكي للطن فوب، وبسعر ٧٠ دولار أمريكي للطن سيف^(٢).

(١) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا الفترة (١٩٦٥/١٠/٩ - ١٩٧٠/٩/٨)، المصدر السابق، الكود الأرشيفي (٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩).

(٢) نفسه.

فضلاً عن ذلك، وقعت شركة النصر للتصدير والاستيراد عن طريق ممثلها السيد(عبدالعظيم حسني) مع المسؤولين الأستراليين بمجلس القمح الأسترالي في أغسطس (١٩٧٠) على توريد ٢٥٠ ألف طن من القمح، عن طريق دفع ٣٠ % مقدماً، والباقي على أقساط سنوية لمدة ٣ سنوات(١). وأيضاً تم الاتفاق بين الشركة ومجلس القمح الأسترالي على شحن كمية من القمح الأسترالي، وتصديرها إلى مصر قدرت بـ ١٠٠ ألف طن بداية من سبتمبر (١٩٧٠) حتى نهاية يناير (١٩٧١م)(٢).

رابعاً- أبعاد الاهتمام المصري بالقمح الأسترالي:

١- البعد الاقتصادي:

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم، سواء البلدان المتقدمة، أو البلاد النامية؛ فهي تسهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي، وبالتالي تسهم في رفع مستوى المعيشة لهذه البلاد(٣).

في سياق آخر، يسهم الاستيراد في زيادة معدلات النمو بتمكينه للاقتصاد القومي من مواجهة أعباء تنميته، سواء في شكل توفير احتياجات القطاعات المختلفة من السلع الإنتاجية، أو توفير احتياجات القوة البشرية العاملة من السلع الاستهلاكية الضرورية(٤).

يعد القمح من أهم السلع الإستراتيجية المهمة، وثيقة الصلة بحياة المواطن المصري، والمرتبطة بمعيشته كونه المحصول الرئيس في الناحية الغذائية، ومن ناحية أخرى دخوله في العديد من الصناعات المهمة التي تعمل على رفع الدخل القومي وزيادته، وانتعاش الاقتصاد المصري(٥).

(١) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا الفترة (١٩٦٥/١٠/٩ - ١٩٧٠/٩/٨)، المصدر السابق، الكود الأرشيفي (٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩).

(٢) نفسه.

(٣) حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٥.

(٤) إسماعيل مصطفى رشدي: تقرير عن مشاكل تنمية تجارتنا الخارجية وعلاقتنا التجارية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الكود الأرشيفي: ٢ / ٢٤٧ / ٣ / ٠٠٠٩٥٢ - ٠٠٧٩.

(٥) حبيب حسين حسن وآخرون: مستقبل الأمن الغذائي من القمح في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، العدد السادس، ٢٠٢٣، ص ١٠١٢ وانظر أيضاً: إيمان رمزي السيد الفحل، رانيا أحمد محمد أحمد: العوامل المحددة لواردات مصر من محصول القمح، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ١٥٢١

تعد قضية الغذاء من القضايا الإستراتيجية التي تهتم بها العديد من الدول ومنها مصر، وتسعى دائماً لتحقيق الاكتفاء الذاتي(*)، وتقليل الفجوة الغذائية، وتحقيق الأمن الغذائي من السلع الزراعية والغذائية عامة، والقمح بصفة خاصة؛ حيث يعد القمح من أهم المحاصيل الغذائية في مصر؛ حيث يعتمد عليه الشعب في غذائه خاصة محدودي الدخل(١). ويعد محصول القمح من أهم محاصيل الحبوب الزراعية والإستراتيجية في العالم على الإطلاق، والغذاء الرئيسي لكثير من شعوب العالم، والمصدر الرئيس لرغيف الخبز لدى معظم سكان العالم خاصة الدول النامية(٢).

تزداد أهمية القمح عندما يكون الإنتاج المحلي منه لا يغطي احتياجات السكان، الأمر الذي يجعل الدولة تعتمد على القمح المستورد، وهناك الأسباب الرئيسة، والدوافع الخاصة بتوجه مصر نحو استيراد القمح أواخر فترة الستينيات وبداية السبعينيات؛ حيث إنتاج مصر للقمح لا يتجاوز نسبة: ٠,٥ % من الإنتاج العالمي للقمح(٣). الجدير بالملاحظة في عام(١٩٧٠م) بلغ المخزون العالمي(**) من القمح في أستراليا نحو:

(*) **الاكتفاء الذاتي:** يقصد بالاكتفاء الذاتي هو اعتماد البلد على إمكانياتها الخاصة للحصول على احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى، وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية والداخلية، ويقصد به تأمين الظروف الداخلية الوطنية لتحقيق أعلى ربحية للتبادل الاقتصادي لتنمية الإنتاج المحلي كميًا ونوعيًا. انظر: ولاء محمود محمد الصريف: مرجع سابق، ص ص ٢٥ - ٢٦.

(١) ولاء محمود محمد الصريف: مرجع سابق، ص ٢٥

(٢) يسرا السعدي عبدالمقصود شقرة: دراسة اقتصادية للوضع الراهن والمستقبلي لإنتاج القمح واستهلاكه في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، جامعة المنوفية، العدد السابع، ٢٠٢٢، ص ٩٥.

(٣) **دار الكتب والوثائق القومية:** وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، استيراد القمح والدقيق، مكاتبات لفتح اعتمادات لاستيراد القمح والدقيق عام ١٩٦٩ وتدابير احتياجات البلاد منها، المصدر السابق، الكود الأرشيفي: ٠٠١٥٠٨ - ٠٠٧٩.

(**) **المخزون العالمي من القمح:** يمثل المخزون العالمي من القمح احتياطي يمكن استخدامه في الحالات التي ينخفض فيها الإنتاج لأسباب طبيعية مثل: الظروف المناخية، أو المواسم المطرية في العالم، كما يستخدم في حالات زيادة حجم الطلب العالمي على القمح؛ مما يدفع في اتجاه ارتفاع الأسعار، أو يستخدم في حالات يصعب فيها الاستيراد في أوقات محددة، وهو يمثل عامل أمان بالنسبة لأي دولة من دول العالم. انظر: بركات أحمد الفراء، مرجع سابق، ص ٣٠.

٧,٥ مليون طن قمح، وبلغت نسبة صادراتها من القمح نحو: ١٢,٨ % من جملة صادرات العالم(*)).

تجدر الإشارة إلى أن كمية واردات مصر من القمح تطورت من ٦٢٤ ألف طن من القمح لعام (١٩٥٩/١٩٦٠م) إلى مليون طن عام (١٩٧٠م)، وفيه بلغت قيمة استيراد الطن من القمح نحو: ٢٤,٢ جنيهاً مصرياً^(١).

خلاصة القول، إن البعد الاقتصادي كان أحد محددات الاهتمام المصري بالقمح الأسترالي في الوقت الذي ظهرت فيه أزمة الغذاء في السبعينيات التي أسفرت عن مفهوم للأمن الغذائي الذي ينصب على التركيز في الاكتفاء الذاتي، بمعنى زيادة الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء خاصة الأساسي منها مثل القمح^(٢).

٢- البعد الصحي:

إن معرفة خصائص الجودة للقمح المستورد المستخدم في إنتاج الدقيق؛ مما يسهم في تحديد مواصفات الجودة المطلوبة عند شراء القمح. كما أنها تُعد مؤشراً على معدل إنتاج الدقيق عند الطحن، بالإضافة إلى معرفة الظروف التي مرت بها الحبوب ابتداء من الحقل والحصاد والنقل، كما أنها تُعد مؤشراً على قابلية الحبوب لل تخزين، ومدى صلاحيتها^(٣).

(*) كانت الدول الرئيسة المنتجة للقمح عام ١٩٧٠م حسب الترتيب هي: الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبة صادراتها من القمح حوالي: ٣٣,٤ % من جملة صادرات العالم، ثم كندا التي بلغت نسبة صادراتها من القمح حوالي: ١٥,٢ % من جملة صادرات العالم، وأستراليا التي بلغت نسبة صادراتها من القمح نحو ١٢,٨ % من جملة صادرات العالم، وفرنسا التي بلغت نسبة صادراتها من القمح حوالي: ١٢ % من جملة صادرات العالم. انظر: بركات أحمد الفراء، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧. وانظر أيضاً شكل رقم (٢) بالملاحق: الرسم البياني الخاص بنسبة صادرات الدول المنتجة للقمح عام ١٩٧٠م.

(١) بركات أحمد الفراء: مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) شيماء مصطفى أبو سنة وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٣) جلال أحمد العسكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٥٠.

يعد البعد الصحي العامل الرئيسي في استيراد القمح من أستراليا؛ حيث إن القمح الأسترالي Australian Wheat يعد من أنواع القمح ذات الجودة العالية؛ وذلك لاحتوائه على نسبة بروتين، ويتميز بقلّة نسبة الرطوبة؛ مما يساعد على زيادة القيمة الغذائية للخبز(١)؛ حيث تعد رطوبة القمح من العوامل المساعدة في تخزين الحبوب لفترات طويلة، كما أن رطوبة القمح المرتفعة تدل على تعرض الحبوب للأمطار قبل الحصاد، وبالتالي التأثير في خصائص جودة المنتجات المصنعة من هذه الحبوب(٢).

والجدير بالملاحظة عندما تم الاجتماع في مايو ١٩٧٠م بين البعثة التجارية المصرية، ومجلس القمح الأسترالي تم الاتفاق على أن تحصل مصر على كمية ٥٠٠ ألف طن من القمح برتبة Fair Average Quality (FAQ) (جودة متوسطة عادلة)، وهي غالباً ما تستخدم في تجارة الحبوب والسلع(٣). والهدف الرئيس من استيراد القمح الأسترالي هو تحقيق الغذاء الآمن Food safety عن طريق أن يكون الغذاء صحياً، وآمناً، وملائماً للاستهلاك الآدمي من خلال احتواء القمح على نسبة من البروتين، وتميزه بقلّة الرطوبة؛ مما يساعد على زيادة القيمة الغذائية للخبز.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية: سليمة، ومغذية، وتلبي احتياجاتهم الأساسية بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان، وبقائه بصحة جيدة(٤).

(١) جابر عبدالعاطي محمد : الطلب على الواردات المصرية من القمح، مجلة التقدم في البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور، الجزء (٢٠)، ٢٠١٥، ص ٣٥٢ .

(٢) جلال أحمد العسكري وآخرون: مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : استيراد القمح والدقيق، مكاتبات لفتح اعتمادات لاستيراد القمح والدقيق، وتدابير احتياجات البلاد منها، مكتب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية - جزء خامس، رقم الملف (١٠ - ١ - ٢٦)، المصدر السابق، الكود الأرضي (٠٠١٥٠٨ - ٠٠٧٩).

(٤) مروة محمود فكري عبدالسميع: جائحة كورونا من أزمة العولمة إلى نموذج أكثر استدامة للأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٥، يوليو ٢٠٢١، ص ٣٩.

- الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، يمكن الإشارة إلى أبرزها على النحو الآتي:

١- كان اتفاق عام ١٩٧٠، يمثل حجر الزاوية في شراكة إستراتيجية غذائية وتكنولوجية بين الدولتين.

٢- العلاقة التجارية لم تقتصر على توريد القمح فقط، بل امتدت لتشمل التعاون في بناء مشروعات صوامع بدأت في عقد الثمانينيات.

٣- يعد القمح من السلع الإستراتيجية للدول، ويؤدي انخفاض المخزون الإستراتيجي منه إلى مشكلة الأمن الغذائي.

٤- احتل القمح المركز الرئيس في السلع الإستراتيجية في العلاقات المصرية الأسترالية.

٥- أدت شركة النصر للتصدير والاستيراد دوراً مهماً في التصدي لأزمة القمح عام (١٩٧٠م)، ويأتي ذلك الدور من خلال زيارة البعثة التجارية المصرية أستراليا في مايو (١٩٧٠م) والاتفاق مع مجلس القمح الأسترالي على كمية القمح الموردة إلى مصر.

٦- إن المنحنى التصاعدي المستمر فيما يخص كمية الواردات، أو قيمتها من القمح على المدى البعيد ينعكس سلباً على الدول المستوردة للقمح، وزيادة الواردات من السلع الإستراتيجية مثل القمح يزيد من تعرض البلاد لتقلب أسعار الغذاء العالمية، علاوة على زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة، وضرورة توافر الاحتياطات من النقد الأجنبي من أجل الإنفاق على السلع الإستراتيجية مثل القمح.

٧- البعد الصحي في التبادل السلعي (القمح الأسترالي أنموذجاً) وهو من أنواع القمح ذات الجودة العالية، وبالتالي زيادة القيمة الغذائية للخبز.

٨- يعد القمح نموذجًا يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين مصر وأستراليا خلال الفترة من مايو إلى أغسطس (١٩٧٠م)، وقد أظهرت النتائج أن العلاقات بين البلدين لم تكن وليدة تقارب جغرافي أو تاريخي، بل نتجت عن عوامل اقتصادية، فرضتها الظروف العالمية المتقلبة، والتوجهات الإستراتيجية لكلا الطرفين.

٩- اتضح أن القمح كان أكثر من مجرد سلعة غذائية، بل أداة إستراتيجية استخدمتها مصر لتحقيق أمنها الغذائي في ظل الزيادة السكانية، وتراجع الإنتاج المحلي، ومن جهة أخرى مثلت السوق المصرية فرصة مهمة لأستراليا لتوسيع صادراتها الزراعية، لا سيما في ظل تمتعها بفوائض إنتاجية، وسياسات تصديرية مرنة.

١٠- إن نموذج تجارة القمح بين مصر وأستراليا يمثل حالة واقعية توضح كيف تتداخل المصالح الاقتصادية مع الأبعاد الإستراتيجية، ويؤكد أهمية السلع الأساسية في صياغة علاقات دولية ذات طابع عملي بعيدًا عن الأيديولوجيا، أو التحالفات التقليدية.

١١- أثرت التغيرات في النظام الدولي خاصة في ظل الحرب الباردة، على نمط التبادل التجاري، فقد سعت مصر إلى تنويع شركائها التجاريين. وفي المقابل، كانت أستراليا تسعى إلى توسيع وجودها الاقتصادي في الشرق الأوسط، مستفيدة من الطلب المتزايد على القمح في دول المنطقة، وعلى رأسها مصر.

١٢- تفاقمت أزمة الغذاء في مصر بسبب تزايد عدد السكان، وتراجع إنتاجية الزراعة المحلية؛ ما أدى إلى اعتماد متزايد على الاستيراد، خاصة في مجال القمح، أيضًا تبنت أستراليا سياسات تصدير مرنة خلال هذه الفترة، مستفيدة من قدرتها التنافسية في السوق العالمية، وامتلاكها لفوائض إنتاجية من القمح، كما كانت لديها علاقات دبلوماسية مستقرة مع مصر، أسهم في بناء علاقات تجارية واقتصادية متوازنة.

التوصيات:

- ١- ضرورة زيادة المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية مثل القمح من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، وتقليل الفجوة الغذائية.
- ٢- بناء شراكة اقتصادية مؤسسية: يوصي البحث بضرورة إقامة إطار مؤسسي دائم للعلاقات الاقتصادية بين مصر وأستراليا، يتجاوز التبادل التجاري الموسمي إلى شراكة إستراتيجية تشمل الزراعة، والخدمات اللوجستية، والبحوث الزراعية.
- ٣- تنويع أدوات التعاون: ضرورة تنويع مجالات التعاون لتشمل مجالات أخرى مثل: التكنولوجيا الزراعية، وتخزين الحبوب، والتدريب، وليس الاقتصار فقط على استيراد القمح.
- ٤- تعزيز الأمن الغذائي عبر اتفاقات طويلة الأجل: ضرورة تشجيع توقيع اتفاقات توريد طويلة الأجل للقمح مع أستراليا تضمن استقرار الأسعار والكميات، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية.
- ٥- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة: دعم إنشاء قاعدة معلومات تجارية وزراعية بين البلدين، تزيد من الشفافية، وتخدم متخذي القرار.
- ٦- الاستفادة من التجربة: ضرورة الاستفادة من تجربة العلاقة مع أستراليا في مجال القمح بوصفه نموذجًا لتطوير علاقات اقتصادية مشابهة مع دول أخرى تملك فوائض إستراتيجية في المنتجات الزراعية.

• الملاحق

- أولاً- الجداول:

جدول رقم (١)- واردات مصر من القمح الأسترالي (مايو- أغسطس ١٩٧٠م)(*)

م	كمية القمح (بالألف طن)	
١	مايو	٥٠٠
٢	يونيو	٥٠٠
٣	أغسطس	٢٥٠

جدول رقم (٢)- نسبة صادرات الدول المنتجة للقمح عام ١٩٧٠(**)

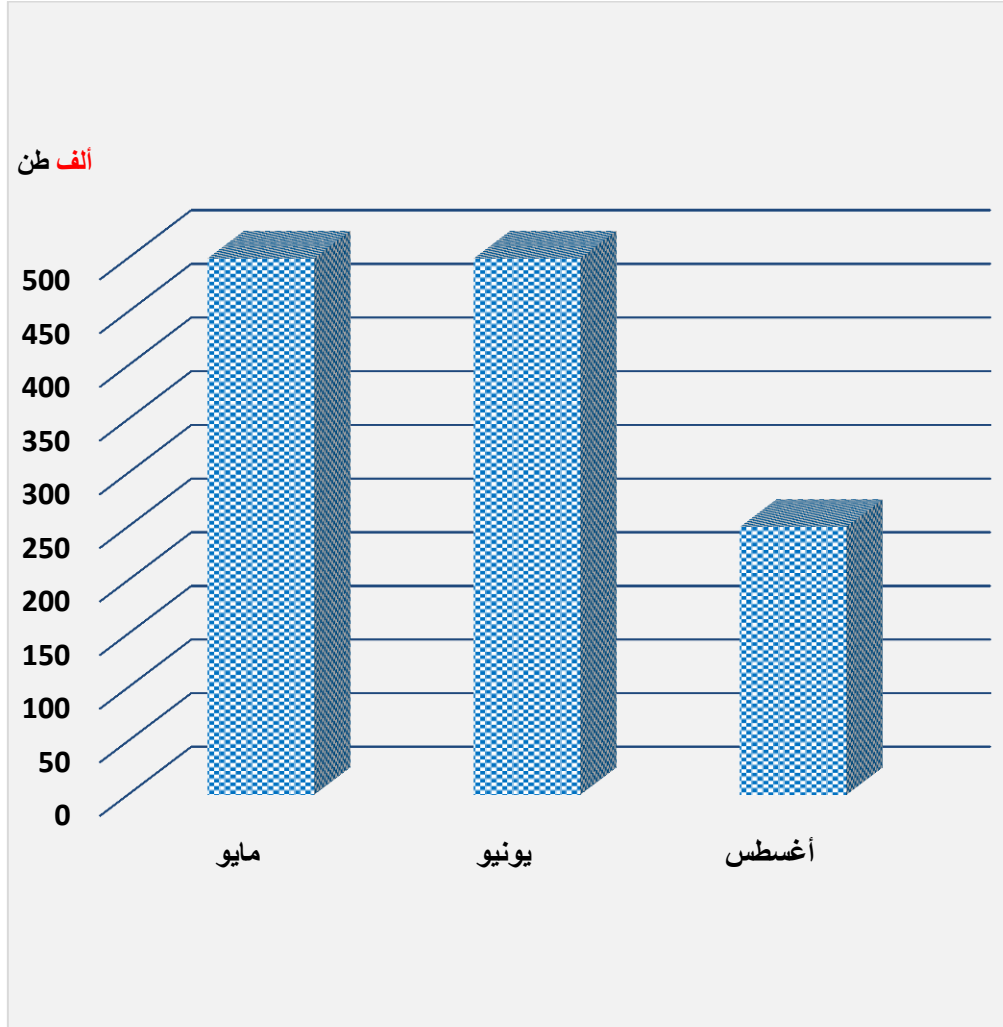
م	الدولة	نسبة الصادرات
١	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٣,٤ %
٢	كندا	١٥,٢ %
٣	أستراليا	١٢,٨ %
٤	فرنسا	١٢ %
٥	دول أخرى	٢٦,٦ %
	المجموع	١٠٠ %

(*) من إعداد الباحثين نقلاً عن: دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، استيراد القمح والدقيق، مكاتبات لفتح اعتمادات لاستيراد القمح والدقيق، وتدبير احتياجات البلاد منها، مكتب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، جزء خامس، رقم الملف (١٠ - ١ - ٢٦)، الكود الأرشيفي (٠٠١٥٠٨ - ٠٠٧٩). وأيضاً: المصدر نفسه، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا في الفترة (٩ / ١٠ / ١٩٦٥ - ٨ / ٩ / ١٩٧٠)، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٩ - ٠٠٨٠٦٤

(**) من إعداد الباحثين نقلاً عن: بركات أحمد الفراء، المرجع السابق، ص ١٦ - ١٧

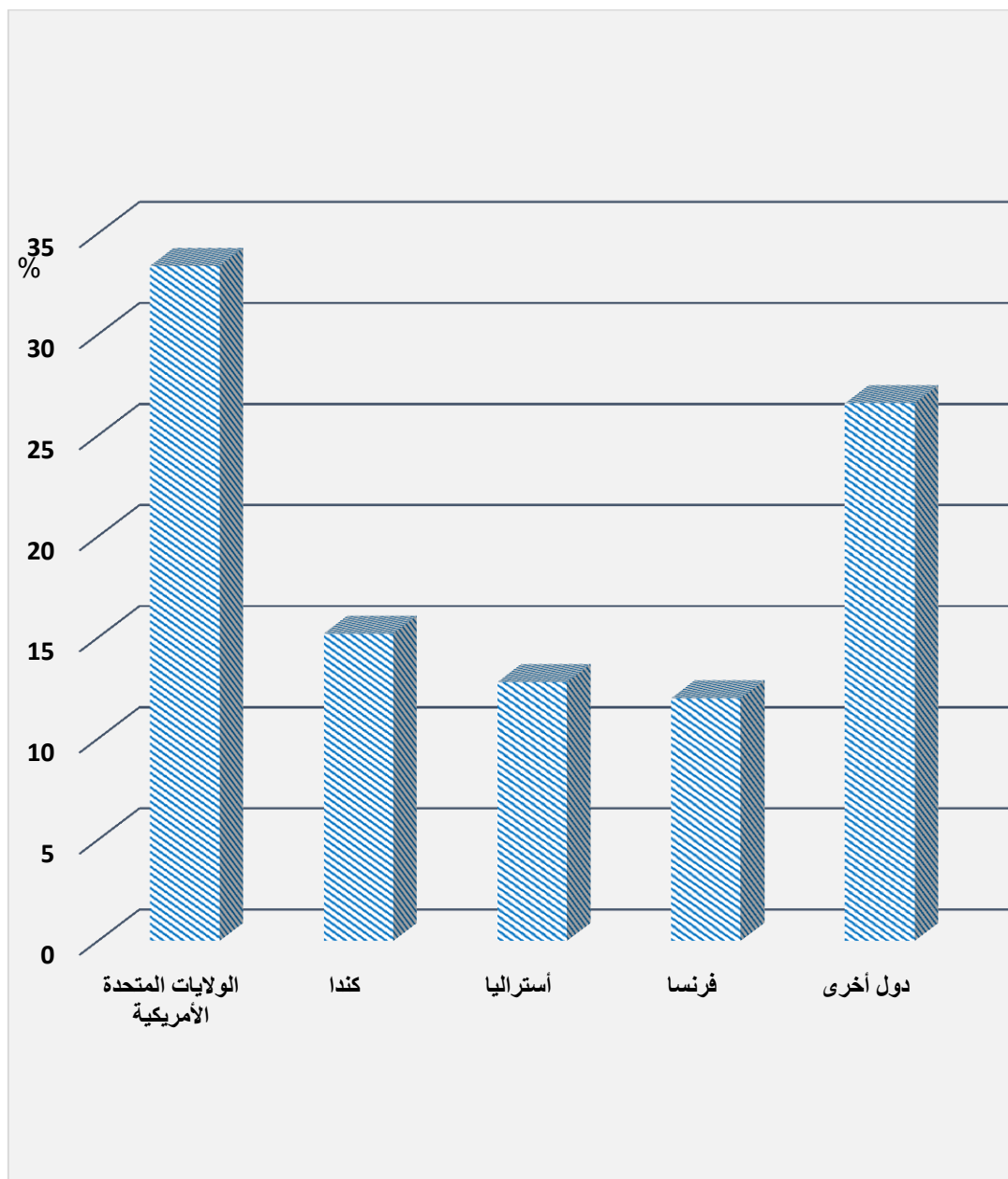
ثانيًا- الأشكال:

شكل رقم (١)- واردات مصر من القمح الأسترالي (مايو - أغسطس ١٩٧٠م)(*)



(*) من إعداد الباحثين نقلاً عن: دار الكتب والوثائق القومية: وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، استيراد القمح والدقيق، مكاتبات لفتح اعتمادات لاستيراد القمح والدقيق، وتدبير احتياجات البلاد منها، مكتب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، جزء خامس، رقم الملف (١٠ - ١ - ٢٦)، الكود الأرشيفي (٠٠١٥٠٨ - ٠٠٧٩). وأيضاً: المصدر نفسه، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا في الفترة (٩ / ١٠ / ١٩٦٥ - ٨ / ٩ / ١٩٧٠)، الكود الأرشيفي: ٠٠٧٩ - ٠٠٨٠٦٤

شكل رقم (٢)- نسبة صادرات الدول المنتجة للقمح عام م١٩٧٠م(*)



(*) من إعداد الباحثين نقلاً عن: بركات أحمد الفراء، مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة بدار الكتب والوثائق القومية:

١- وثائق مجلس الوزراء:

- مجلس الوزراء، قرارات، وبعثات، ووفود تجارية، واقتصادية إلى أستراليا، ملف رقم ٢٤- ٥ / ٧، الكود الأرشيفي: ٠٢٢١٢٦ - ٠٠٨١

٢- وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية:

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، استيراد القمح والدقيق، مكاتبات لفتح اعتمادات لاستيراد القمح والدقيق، وتدبير احتياجات البلاد منها، مكتب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية - جزء خامس، الكود الأرشيفي: ٠٠١٥٠٨ - ٠٠٧٩

- _____، تقرير عن مشاكل تنمية تجارتنا الخارجية وعلاقتنا التجارية، إعداد إسماعيل مصطفى رشدي، الكود الأرشيفي: ٢ / ٢٤٧ / ٣ / ٠٠٠٩٥٢ - ٠٠٧٩

- _____، علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا، محفظة ٧٣، ملف ١ / ١٣ / ١٨ ج - ١، بتاريخ (٩ / ١٠ / ١٩٦٥ - ٨ / ٩ / ١٩٧٠م)، تقرير عن زيارة البعثة الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة إلى أستراليا خلال الفترة من ٦ يوليو إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨م، الكود الأرشيفي: ٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩

- _____، مذكرة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٦٨ إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن دعوة الحكومة الأسترالية لوفد من الجمهورية العربية المتحدة لزيارة أستراليا، الكود الأرشيفي: ٠٠٨٠٦٤ - ٠٠٧٩

ثانياً- الوثائق المنشورة:

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، إدارة الشئون القانونية والمعاهدات، مجموعة المعاهدات، المجموعة الثالثة والثلاثون لعام ١٩٨٩، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة.

ثالثاً- المراجع:

- بركات أحمد الفرا: اتجاهات تجارة القمح الدولية (١٩٧٠- ١٩٨٢)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (د.ن)، يونيو ١٩٨٤.
- حسن أحمد توفيق: التجارة الخارجية دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤.
- ديفيد هورنر: المشاركة الإستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- عبدالغني عبدالعزيز زيادة: الشرق الأقصى وأستراليا دراسة جغرافية، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، ٢٠١٤.
- محمد حسنين هيكل: عبدالناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢م.
- رابعاً- الرسائل العلمية:
- أية ولاء طاهر محمود عبدالصمد: القمح في مصر في عصر سلاطين المماليك الجراكسة (٧٨٤-٩٢٣هـ / ١٣٨٢ - ١٥١٧م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٨م
- فاطمة محمد علي إبراهيم: القمح في مصر (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، رسالة دكتوراه، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥
- منى كمال رياض عبدالكريم: تأثير بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي في قطاع القمح في مصر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧
- خامساً- البحوث:
- أحمد محمد عواض وآخرون: الفجوة الغذائية من القمح في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، العدد الثاني، الجزء ٥٠، (د.ت).
- إيمان رمزي السيد الفحل، رانيا أحمد محمد أحمد: العوامل المحددة لواردات مصر من محصول القمح، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد ٣٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠٢٢.

دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر (المجلد الأول) ٢٠٢٥

- السيد علي أبوفرحة: العلاقات الاقتصادية بين مصر وإفريقيا التحدي والاستجابة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٥، يوليو ٢٠٢١.
- الشيماء محمد فنجرى: دراسة اقتصادية لمحصول القمح في مصر في ضوء الأوضاع والمستجدات العالمية والمحلية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، ٢٠٢٣.
- جابر عبدالعاطي محمد: الطلب على الواردات المصرية من القمح، مجلة التقدم في البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة دمنهور، الجزء (٢٠)، ٢٠١٥.
- جلال أحمد العسكري وآخرون: دراسة مقارنة لبعض خصائص الجودة لخمس أنواع من القمح المستورد إلى اليمن، المجلة اليمنية للعلوم الزراعية والبيطرية، كلية الزراعة والطب البيطري، جامعة ذمار، ٢٠١٣.
- حبيب حسين حسن وآخرون: مستقبل الأمن الغذائي من القمح في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، العدد السادس، ٢٠٢٣.
- حمدي سيد عبده عبدالعال، أحمد محمد عبدالعزيز الشافعي: دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة في واردات مصر من القمح، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، الجزء السادس، سبتمبر ٢٠٢١.
- خالد أبو هنطش وآخرون: الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لمحصول القمح في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، العدد السادس، ٢٠٢٠.
- رحاب عطية هاشم عوض وآخرون: دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على محصول القمح في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، ٢٠٢٣.
- شيماء مصطفى أبو سنة وآخرون: تحليل السياسات السعرية لاستيراد القمح في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي، ٢٠٢١.
- عبدالمنعم إبراهيم الجميعي: علاقة تأمين قناة السويس بحرب ١٩٥٦م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩.

دورية علمية محكمة- كلية الآداب- جامعة أسوان أكتوبر (المجلد الأول) ٢٠٢٥

- عرفة محمود مصطفى: التبادل التجاري بين مصر وأستراليا (١٩٥٢- ١٩٨٨) وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الثامن والسبعون، أغسطس ٢٠٢٢.

- لطيفة محمد سالم: موقف الغرب من تأميم قناة السويس، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم (٤٠)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩٩.

- مروة محمود فكري عبدالسميع: جائحة كورونا من أزمة العولمة إلى نموذج أكثر استدامة للأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٥، يوليو ٢٠٢١.

- منى حسني جاد علي: التحليل القياسي للفقوة الغذائية لمحصول القمح في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، جامعة المنصورة، ٢٠١٧.

- نبيه الأصفهاني: السياسة الخارجية الأسترالية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩)، يناير ١٩٧٠.

- ولاء محمود محمد الصريف: دراسة اقتصادية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، ٢٠٢٢.

- يسرا السعودي عبدالمقصود شقرة: دراسة اقتصادية للوضع الراهن والمستقبلي لإنتاج القمح واستهلاكه في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، جامعة المنوفية، العدد السابع، ٢٠٢٢.

سادساً- الدوريات:

- عبداللطيف المناوي: من ذاكرة الاقتصاد والاستخبارات "النصر للتصدير والاستيراد"، جريدة المصري اليوم، ١٤ ديسمبر ٢٠١٤.

- عبدالناصر عارف: الجنزوري يبحث مع نائب رئيس وزراء أستراليا تدعيم التعاون التجاري وفرص الاستثمار المتاحة بمصر، جريدة الأهرام، العدد (٤٠٢٧٢)، الطبعة الثانية، ١١ مارس ١٩٩٧.